تقرير حقائق: الاحتجاز التعسفي والترحيل القسري لطالبي وطالبات اللجوء الإريتريين من مصر

منصة اللاجئين في مصر 2022، جميع الحقوق محفوظة ©

بين ٣١ أكتوبر ٢٠٢١ وحتى تاريخ نشر تقرير الحقائق التالي، وثقت "منصة اللاجئين في مصر" انتهاك السلطات المصرية لمبدأ عدم الإعادة القسرية وترحيل ما لا يقل عن (٧٠) من طالبي/ات اللجوء الإريتريين قسرا إلى أسمرة عاصمة إريتريا -من بينهم نساء وأطفال ومرضى-. [1] رحلت السلطات المصرية طالبي اللجوء إلى أسمرة على متن خمس رحلات متفرقة رغم الخطورة المؤكدة على حياتهم. بحسب شهادات عائلات حول مصير أبنائهم منذ وقت ترحيلهم، أُرسل بعضهم إلى الخدمة العسكرية الإجبارية بعد عودتهم، بينما فر البعض مرة أخري من إريتريا إلى السودان ولم تصل أخبار عن اخرين واختفوا بلا أثر. لا تزال إريتريا تعاني من أزمة حقوق إنسان مروعة ويواجه المعادون إليها والمعارضون لحكومتها المعاملة اللاإنسانية والاضطهاد والتعذيب والتجنيد القسري مدى الحياة.

تمت عمليات الإعادة القسرية لطالبي اللجوء الإريتريين بعد احتجازهم تعسفيا في مصر لمدد تتراوح بين بضعة أشهر وعامين في ظروف احتجاز سيئة وغير مناسبة للسيدات الحوامل أو الأطفال أو للمرضى. يتم احتجاز وترحيل الأشخاص بعد محاولتهم الدخول لمصر بصورة غير نظامية بهدف التماس اللجوء. واجه المحتجزين أثناء احتجازهم من قبل السلطات المصرية، والذين تم ترحيلهم، نقص الرعاية الطبية اللائقة، وعدم توافر غذاء كاف وجيد للأطفال، وحرمانهم من حق الدفاع القانوني وعدم تمكينهم من إجراءات التماس اللجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلاد، وهو ما يواجهه ملتمسو اللجوء المحتجزين حاليا بالإضافة لتهديد الترحيل القسري.

تقرير الحقائق التالي يتضمن مجمل عمليات الترحيل القسري الموثقة لطالبي/ات اللجوء الإريتريين خلال الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٢١ وحتى مايو ٢٠٢٢. يشمل التقرير شرح نمط/منهجية السلطات المصرية بالتعاون مع السفارة الارترية في القاهرة والمتبعة في عمليات الترحيل وعدد المرحلين/ات في كل عملية وتصنيفاتهم العمرية والجندرية (في عمليات الترحيل التي تم توثيق التصنيفات العمرية فيها). يحتوي التقرير أيضا على توضيح للانتهاكات التي وقعت بحق طالبي اللجوء خلال فترة احتجازهم/هن في مصر وحتى وقت ترحيلهم/هن، ومحاولات السلطات المصرية لإخفاء الحقائق حول عمليات الترحيل القسري التي تقوم بها. وينتهي التقرير بتوصيات للحكومة والسلطات المصرية.

تاريخ	عدد الإريتريين المرحلين قسرا	عدد النساء بين المرحلين	عدد الأطفال بين المرحلين (رضع وما دون سن الثامنة عشر)
١٧ مارس ٢٠٢٢	٧	غير معلوم	غير معلوم
١٥/١٦ مارس ٢٠٢٢	٢٤	٥	٨
٢٤ ديسمبر ٢٠٢١	٢٤	غير معلوم	٧
١٨ نوفمبر ٢٠٢١	٧	غير معلوم	٥
٣١ أكتوبر ٢٠٢١	٨	٣	٤

- **احتجاز طالبي وطالبات اللجوء بسبب دخول مصر بصورة غير نظامية:**

دفعت انتهاكات حقوق الإنسان الوحشية في إريتريا الكثير من مواطنيها للهروب بحثا عن بلاد أخري آمنة بسبب العبودية الحديثة المتمثلة في الخدمة الوطنية والعسكرية الإجبارية إلى أجل غير مسمى. تعتبر مصر إحدى الوجهات الرئيسية للإرتريين، حيث تم تسجيل حوالي ٢٢,١٣٠ كلاجئين وطالبي لجوء، وهي ثالث أكبر مجموعة لاجئين/ات في مصر، وفقًا لتعداد مايو ٢٠٢٢ لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. [2]

يصل الإريتريين غالبا بصورة غير نظامية إلى مصر عن طريق عبور الحدود الجنوبية للبلاد مع السودان، من بعض المناطق التابعة لمحافظتي البحر الأحمر وأسوان واللتان تشكلان نقاط الدخول الرئيسية لطالبي اللجوء القادمين من السودان. بعد الدخول إلى مصر تصبح الوجهة إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقاهرة لتسجيل طلبات لجوئهم، حيث عادة يكون لهم عائلات تعيش في مصر أيضا كلاجئين أو طالبي لجوء. يعتبر تسجيل طلب اللجوء الطريقة الوحيدة لتقنين الأوضاع في مصر والحصول على تصريح إقامة لاحقا بعد انتهاء الإجراءات الخاصة بالتسجيل.

وتنص المادة (٢) من قانون ٨٢ الخاص بمكافحة الهجرة غير النظامية في مصر على أنه "لا تترتب أية مسئولية جنائية أو مدنية على المهاجر المهرَّب عن جرائم تهريب المهاجرين المنصوص عليها في هذا القانون. ولا يعتد برضاء المهاجر المهرَّب أو برضاء المسئول عنه أو متوليه في جرائم تهريب المهاجرين المنصوص عليها في هذا القانون". رغم ذلك تعتقل السلطات الأمنية المصرية طالبي اللجوء قرب الحدود منذ صدور قرار رئيس الجمهورية ٤٤٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد المناطق المتاخمة للحدود كمناطق عسكرية، ويتم احتجاز طالبي/ات اللجوء في أغلب الأحيان بتهمة التواجد في مناطق عسكرية بدون تصريح ومحاولة الدخول أو الخروج من البلاد بدون اذن وموافقة الموظف المختص، لكنهم لا يُعرضون أبدًا على هيئات التحقيق أو أمام محكمة، بما يعد مخالفا للقوانين المحلية الأخرى وانتهاكا للقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي حالة توقيف المهاجرين والمهاجرات بعد عبور المناطق الحدودية والمتاخمة للحدود يتم أيضا احتجازهم واتهامهم في محاضر ادارية باتهامات تتعلق بالدخول بصورة غير نظامية بدون تصريح الجهات المختصة وبالمخالفة لنص القانون ٨٢ لسنة ٢٠١٦.

خلال العامين الماضيين، وثقت "منصة اللاجئين في مصر" شهادات قيادات مجتمعية ومحتجزين/ات سابقين وعائلاتهم، تفيد باحتجازهم/ن في مراكز احتجاز، بعضها غير رسمي، في محافظات: البحر الأحمر (قسم شرطة القصير- قسم شرطة الغردقة - قسم شرطة سفاجا)، وأسوان (معسكر قوات الأمن المركزي بالشلال بأسوان - قسم شرطة كوم إمبو - قسم شرطة دراو - قسم شرطة نصر النوبة - قسم شرطة إدفو - قسم شرطة أسوان أول - قسم شرطة أسوان ثان)، وفي محافظة المنوفية سجن القناطر الخيرية، إضافة إلى قسم شرطة ١٥ مايو بمدينة حلوان جنوب القاهرة. يحتجز في هذه المراكز أعداد لم يمكن حصرها كليا من المحتجزين/ات تم توقيفهم في أوقات مختلفة بين أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢. باستخدام الوثائق والشهادات التي حصلنا عليها تمكنا من إنشاء قائمة تحمل معلومات وأسماء طالبي اللجوء الإريتريين المحتجزين وصل تعدادها إلى ما يزيد عن ٢٠٠ محتجزا/ة، وكان بينهم ٤٤ طفلا. [3]

- **الاحتجاز التعسفي في ظروف سيئة ولا إنسانية:**

بشكل عام، تحتجز السلطات طالبي اللجوء بدون سند قانوني واضح كما لا يتم إبلاغ المحتجزين/ات عن التهم الموجهة لهم/ن أو السماح بتوكيل محامي لتقديم حق الدفاع القانوني عنهم/هن، أو عرضهم على جهات تحقيق مستقلة أو توفير أي من شروط وضمانات المحاكمة العادلة. في بعض الحالات التي تم توثيقها تم عرض أوراق المتهمين على النيابة العسكرية ثم إحالتهم للمحاكمة العسكرية، وحكم عليهم بالسجن عام مع إيقاف التنفيذ، ولكن لم يتم الإفراج عنهم بعدها بسبب رفض الأجهزة الأمنية. ينتج عن ذلك الحبس إعادة قسرية فيما بعد أو حبس تعسفي إلى أجل غير مسمى، مثل ما حدث مع طالبي اللجوء الإريتريين، ألم تسفاي أبراهام وكيبروم أدهانوم، اللذين احتجزا تعسفيا بدون تهمة لما يزيد عن تسع سنوات، [4] ثم أفرجت عنهما السلطات المصرية في يناير ٢٠٢٢ بعد أن وافقت الحكومة الكندية على استضافتهما.

❞ لقد كنت في السجن لمدة ١٠ سنوات ولم أكن أعرف السبب ولم تكن هناك قضية، ولا مدع عام، ولا مسجد، ولا كنيسة، ولا سبب". السلطات المصرية تتحدث عن سجون وعن حقوق وعن حريات.. كلها أكاذيب. اقول لك. لقد أمضيت ١٠ سنوات دون أي قضية: محامي ممنوع، والزيارات ممنوعة، ولم أر أحدا، ممنوع الاتصال بأي شخص". "لا يمكن أن يؤخذ شخص من الشارع ويوضع في مكان أو في سجن بدون سبب لمدة ١٠ سنوات؛ تخيل هذا!. ❝

يقول ألم تسفاي أبراهام بصوت مكسور، في إبريل ٢٠٢٢، لـ صحيفة "EL PAIS" بعد إفراج السلطات المصرية عنه واستقبال كندا له. [5]

بالإضافة إلى ذلك، يعيش المحتجزون/ات في زنازين ضيقة بأعداد كبيرة، لا يتوفر لهم الغذاء المناسب كما لا يسمح لهم بالخروج خارج الزنازين للتريض تحت أشعة الشمس كما تنص لائحة السجون. وفي نوفمبر ٢٠٢١، وثقت منصة اللاجئين في مصر عمليات اعتداء من قبل ادارة مقر الاحتجاز على محتجزين/ات بقسم شرطة دراو بمحافظة أسوان بسبب طلبهم فتح الزنازين لهم بعد أن امتلأت بمياه السيول والأمطار الغزيرة التي تسببت في أزمة إنسانية في المحافظة حينها وانتشرت العقارب السامة في المنطقة ولدغت وسممت المئات من الأشخاص. تسببت الاعتداءات بإصابات لعدد من المحتجزين الذين تم ترحيل بعضهم فيما بعد وكُسر ذراع أحدهم.

في نفس الوقت: لا تسمح سلطات مقرات الاحتجاز بزيارة المحتجزين/ات إلا على فترات طويلة ومتباعدة، وترفض الزيارات من القيادات المجتمعية والمبادرات والجمعيات الخيرية، مما يزيد ظروف الاحتجاز سوءا.

يعاني الأطفال من ظروف احتجاز غير إنسانية وغير مطابقة للمعايير المتعلقة باحتجاز الأطفال في القانون المصري أو المواثيق الدولية المنظمة لذلك، حيث يتم احتجازهم/هن في أماكن مخصصة للبالغين، كما لا يتم تقديم أي نوع من أنواع الرعاية الطبية والنفسية لهم/هن، كما أن الطعام المقدم لهم/هن غير كافي من الناحية الكمية وغير مناسب من الناحية النوعية حيث لا يعطي قيمة غذائية صحية مناسبة للمحتجزين/ات خاصة الحوامل والأمهات اللاتي تم احتجازهن مع أطفالهن الرضع والأطفال.

- **التعرض للمخاطر الصحية في ظل تقييد الحصول على المساعدة الطبية:**

من خلال توثيق أوضاع مقرات الاحتجاز التي يتم إيداع طالبي وطالبات اللجوء بها، لم يحصل أي من المحتجزين/ات على الرعاية الطبية المناسبة أو أي نوع من أنواع الرعاية النفسية. بحسب بعض الوثائق الطبية الرسمية التي اطلع عليها الباحثون أثناء إعداد هذا التقرير فإن المحتجزين/ات لا يتم نقلهم للمستشفى خارج مقر الاحتجاز إلا في الحالات الحرجة ولمرة واحدة فقط لتوقيع الكشف الطبي وإعادتهم مرة أخرى إلى مقرات الاحتجاز حتى إذا كانت نتيجة الكشف الطبي تفيد باحتياج المحتجز/ة لرعاية طبية خاصة. إلي جانب حرمان المحتجزين/ات من التمشي خارج الزنازين أو الوقوف تحت أشعة الشمس، تزيد المخاطر الصحية.

في ٣١ أكتوبر ٢٠٢١، رحلت السلطات المصرية ثمانية ملتمسي لجوء إريتريين من عائلة واحدة بينهم اطفال بعد احتجازهم تعسفيا لعامين. خمسة منهم/هن من أصحاب أمراض مزمنة تحتاج إلى أدوية وتدخل جراحي (مرض السكري وضغط الدم غير المنتظم، وضيق شديد في التنفس، وجلطة بالقدمين تمنع من المشي). وعلى الرغم من الحالات الصحية الحرجة، لم يتم توفير الرعاية الصحية اللازمة أثناء فترة الاحتجاز ورفضت السلطات طلباتهم/هن وطلبات أقاربهم/هن لشراء الأدوية الضرورية وقت ترحيلهم إلى أسمرة [6]. إحدى النساء المرحلات، اسمها سعدية، كانت تعاني من مشاكل صحية في الحنجرة، لم يتم ابلاغها عن اسم أو مسببات المرض بعد الكشف عليها في يوليو ٢٠٢١. أثناء احتجازها، أخبرها الأطباء في المستشفى أنها تحتاج إلى عملية جراحية، ولكن لم يتم إجراء أي تدخل طبي لها، مما أدي إلى فقدان قدرتها على التحدث فلا تستطيع الكلام بشكل سليم، ولا تستطيع بلع الطعام إلا بصعوبة شديدة.

كان من بين السيدات المرحلات قسرا، في ١٥ مارس ٢٠٢٢، سيدة بكماء لا تستطيع التحدث أو السمع – تم ترحيلها مع زوجها وطفليهما. كانت السيدة حامل وقت احتجازها بقسم شرطة (دراو) بمحافظة أسوان حتى موعد ولادتها حيث جرى نقلها إلى إحدى المستشفيات في مدينة أسوان في حالة صحية سيئة للغاية، حيث لم تتلق أي رعاية صحية خلال فترة احتجازها. بعد الولادة أخبرها الحراس أن وليدتها لديها مشاكل صحية وسوف تبقى في الرعاية الخاصة بحديثي الولادة (الحضانة) وأنه يجب إعادتها إلى مقر الاحتجاز مرة أخرى دون تمكينها من رؤية طفلتها أو منحها رعاية طبية كافية. بعد يومين تم ابلاغها بأن طفلتها قد توفت وطلب منها الضباط التعرف عليها لكنها شرحت لهم أنها لا تستطيع بسبب أنه لم يسمح لها برؤيتها عند الولادة قبل أن يتم دفن الطفلة.

- **المنع من الوصول إلى إجراءات اللجوء أو لم شمل العائلات:**

بشكل ممنهج وغير مبرر ترفض سلطات مقار احتجاز طالبي اللجوء منحهم حق الوصول إلى إجراءات تسجيل اللجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الرغم من أن هناك أسباب وجيهة وقوية لتقديم طلبات الحماية لدى المفوضية. كما تمنع السلطات المصرية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من الوصول إلى طالبي اللجوء المحتجزين غير المسجلين.

كما ترفض السلطات الأمنية طلبات يقدمها ذوو المحتجزين لأن يتم تسجيل أقاربهم المحتجزين لدى المفوضية أو أن يسجلوا على نفس العناوين التي تسكن فيها عائلاتهم داخل مصر وأن يجتمع شمل العائلة بدلا من أن تفترق بسبب الاحتجاز أو الترحيل. ووجه ذوو المحتجزين المقيمون في مصر والمسجلون كلاجئين أو طالبي لجوء نفس الطلبات لمفوضية اللاجئين لكنهم لم يتلقوا أي رد.

❞ طلب ذوينا في العديد من المرات من مأمور قسم شرطة القصير - مديرية أمن البحر الأحمر- أن يتم السماح لهم بالتواصل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم طلب حق اللجوء الذي أقره الدستور المصري والطريقة الوحيدة لتقنين أوضاعهم، قوبل هذا الطلب بالرفض وتم إخبارهم أنه لا يمكنهم التسجيل وهم داخل السجن. طلبت عائلات مننا من خلال لجنة اللاجئين الإريتريين المجتمعية تسجيلهم في المفوضية وأخبرنا أعضاء اللجنة أن الرد من المفوضية أنهم سوف يتواصلون مع السلطات وإذا كان هناك جديد سوف تعاود المفوضية الاتصال بنا، ولكن لم يصل أي رد. ❝

يقول أقارب المحتجزين لمنصة اللاجئين في مصر قبل ترحيلهم قسرا من القاهرة إلى إريتريا في أكتوبر العام الماضي.

❞ تقدمنا بطلب لمديرية الأمن وقسم الشرطة للإفراج عن أقاربنا المحتجزين بضمان إقامة أفراد من نفس العائلة في مصر، وتقدمنا أيضا بطلب من جمعية مجتمعية تضمن رعايتهم في حالة الإفراج عنهم مع خطاب من السفارة الارترية بالقاهرة يفيد بصلة القرابة بيننا وبين المحتجزين، ولكن السلطات الأمنية رفضت جميع الطلبات التي تم تقديمها أو حتى النظر فيها، وأخبرونا أنهم ليسوا أصحاب قرار. في إدارة الهجرة والجوازات في القاهرة أيضا رفض الضباط استقبال هذه الطلبات منا ❝

يقول أقارب محتجزين/ات لمنصة اللاجئين في مصر قبل ترحيلهم قسرا إلى إرتريا

- **في ظل المنع من التماس اللجوء، تعاون مستمر بين السلطات المصرية والسفارة الإريترية بالقاهرة لاستخراج وثائق سفر:**

تتبع السلطات المصرية نمطا ممنهجا في تنفيذ خطوات عملية الإعادة القسرية، بحسب ما وثقته منصة اللاجئين في مصر يبدأ بالتعاون مع السفارة الإريترية بالقاهرة بعد اعتقال الأشخاص، وتسمى في الأوراق الرسمية التي اطلعت عليها "منصة اللاجئين في مصر" باسم "العرض على السفارة". في هذه المرحلة إما أن يتم نقل المحتجزين/ات بغير إرادتهم من مقر احتجازهم إلى مقر احتجاز آخر بالقاهرة حيث يجري نقلهم في الأيام التي تلي وصولهم إلى السفارة الإريترية بالقاهرة. في بعض الحالات التي يرفض المحتجزون/ات نقلهم/هن من مقر الاحتجاز يتم استدعاء موظفين من السفارة الإرترية إلى مقر الاحتجاز ويحصل موظفو السفارة على البيانات الخاصة بالمحتجزين/ات ثم يقومون بالتأكيد أنهم من حملة الجنسية الإرترية. بعد ذلك يتم إعادة نفس الإجراء ولكن لأخذ صور ضوئية وبصمات الأصابع ثم استخراج "وثائق سفر صالحة لإريتريا فقط" للمحتجزين/ات.

بعد استخراج وثائق السفر، تجري السلطات فحص "كوفيد-١٩" لطالبي اللجوء المحتجزين/ات الذين سيتم ترحيلهم وتنقلهم إلى مراكز احتجاز أخرى قريبة من مطار القاهرة الدولي إذا كانوا محتجزين بمراكز شرطة حدودية. وفي النهاية تعيدهم قسرا إلى أسمرة على متن رحلات مسائية تابعة لشركة مصر للطيران، غالبا على متن رحلة مباشرة من القاهرة إلى أسمرة تحمل رقم "MS833".

- **الإجبار على توقيع وثائق - عودة طوعية - دون ترجمتها وبدون اطلاع المحتجزين/ات على محتواها:**

أثناء تلك الإجراءات، ونظرا للخطورة الواقعة على الأشخاص عند إعادتهم إلى أسمرة وعلى الأرجح حرص السلطات المصرية على عدم تحمل مسؤولية أمن وسلامة طالبي اللجوء المرحلين، فإن السلطات تحاول الحصول على توقيع المحتجزين/ات على وثائق معاملة حسنة أثناء الاحتجاز وعودة طوعية. في كل الحالات التي تم توثيقها ترفض سلطات مقر الاحتجاز اطلاعهم/هن على الاوراق او ترجمتها لمن لا يستطيع منهم/هن تحدث أو قراءة العربية.

بعض المحتجزين/ات الذين يستطيعون القراءة تمكنوا من الاطلاع سريعا على الوثائق التي طلب منهم التوقيع عليها، ليكتشفوا أن محتواها هو طلب العودة الطوعية إلى إريتريا قبل ترحيلهم، بينما يمارس المسئولون في إدارة الهجرة بوزارة الداخلية ضغوطا كثيرة على المحتجزين/ات، مثل التهديد والتخويف وأحيانا الاعتداء الجسدي، حتى يحصلوا على توقيع مستندات "طلب العودة الطوعية".

تجبر السلطات المصرية طالبي/ات اللجوء المحتجزين/ات على توقيع وثائق بدون معرفة محتواها (معاملة حسنة أثناء فترة الاحتجاز وموافقة على العودة الطوعية)

أثناء أعوام احتجاز الإريتريين "ألم تسفاي" و"كيبروم" في سجن القناطر، وثقت منصة اللاجئين في مصر قيام وزارة الداخلية بإجبارهما على توقيع أوراق لا يعلمون محتواها أكثر من مرة وأخذ بصماتهم. في إحدى المرات تمكن "تسفاي" من معرفة محتوى بعض الأوراق التي يوقعون عليها وكان مكتوب بها "شهادة بحسن المعاملة داخل مقر الاحتجاز والحصول على كافة الحقوق كمسجونين، والموافقة على العودة الطوعية".

- **انتهاك للالتزامات الإقليمية والدولية تجاه طالبي اللجوء:**

في خمس عمليات ترحيل قسري وثقتها منصة اللاجئين في مصر، أعيد ما لا يقل عن (٧٠) شخص قسرا إلى أسمرة دون تقييم طلبات الحماية الخاصة بهم أو تقييم مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان التي قد يواجهونها عند عودتهم إلى إريتريا.

مصر طرف موقع على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والتي تنص على: الحق في حرية التنقل (المادة ٢٦) – الحق في عدم الإعادة القسرية (المادة ٣٣) – الحق في عدم المعاقبة على الدخول ~~غير القانوني~~ إلى أراضي الدول الموقعة (المادة ٣١). كما أن إعادة طالبي اللجوء إلى بلد قد يتعرضون فيها لانتهاكات حقوق إنسان أو التعذيب أو القتل خارج إطار القانون، وهو ما يحدث في إريتريا، يعد انتهاكا لمبدأ عدم الإعادة القسرية. أيضا، مصر طرف موقع على كل من اتفاقية اللاجئين الأفريقية لعام ١٩٦٩، والتي تحظر الإعادة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء. كما أنها طرف في "اتفاقية مناهضة التعذيب" لعام ١٩٨٤، التي تحظر الإعادة القسرية للأشخاص إلى بلدان توجد فيها "أسباب حقيقية" للاعتقاد بأن الشخص سيواجه مخاطر التعذيب.

- **تعمد تعتيم وحجب المعلومات حول عمليات الترحيل القسري من قبل السلطات المصرية والإريترية:**

في ٢٤ مايو ٢٠٢٢، أفادت مصادر موثوقة لمنصة اللاجئين في مصر عن نقل ثمانية طالبي لجوء ارتريين من مقر احتجازهم لإجراء فحص فيروس كورونا المستجد تمهيدا لترحيلهم قسراً إلى أسمرة، [7] وبحسب المصادر فإن الثمانية تقرر ترحيلهم في مساء ٢٥ مايو ٢٠٢٢. حتى وقت نشر هذا التقرير لم نستطع الحصول على معلومة مؤكدة توضح مصير هؤلاء الثمانية بسبب أن السلطات المصرية لا تعلن عن بيانات أو إحصائيات بخصوص طالبي اللجوء المحتجزين أو المرحلين من مصر.

في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١، كتبت هيومن رايتس ووتش إلى وزارة الداخلية المصرية تطلب معلومات عن طالبي اللجوء الإريتريين المحتجزين، ووصول المفوضية إلى المحتجزين، والسياسات ذات الصلة، والبدائل المتاحة لاحتجاز الأطفال. لم يرد مسؤولو وزارة الداخلية. [8]

أرسل محمد عبد السلام بابكر، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا خطابات رسمية للحكومة المصرية في يوليو ٢٠٢٠، يحذر فيها من مخاطر ترحيل طالبي اللجوء "ألم وكيبروم" من مصر إلى إريتريا، ويطالب برد من جهة الحكومة المصرية ويحث على اتخاذ جميع التدابير المؤقتة اللازمة لوقف الانتهاكات ومنع تكرارها ومحاسبة المسؤولين عن تنفيذ هذه الانتهاكات في حالة دعم التحقيقات

بصحة الوقائع. تلقي عبد السلام بابكر ردا واحدا فقط من الحكومة المصرية ٢٦ أغسطس ٢٠٢٠، ولم يتلق أي رد على خطابات المتابعة التي أرسلت بعد ذلك في أكتوبر ٢٠٢٠ وسبتمبر ٢٠٢١.

وفي بيانين رسميين صادرين من خبراء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في نوفمبر ٢٠٢١ وأبريل ٢٠٢٢، أدان الخبراء مصر لطردها طالبي اللجوء الإريتريين رغم مخاطر التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وطالبوا الحكومة بتقديم معلومات عن المحتجزين الآخرين. لم يتلق خبراء الأمم المتحدة معلومات من الحكومة المصرية ولم يمنع ذلك تكرار عمليات الترحيل. [9]

بعد ترحيل طالبي اللجوء الإريتريين قسرا من مصر إلى أسمرة، لم يُرَ أو يُسمع عنهم منذ عودتهم. ودعا خبراء مجلس الأمم المتحدة السلطات الإريترية إلى تقديم معلومات عن مكان وجودهم إلا أنهم لم يتلقوا أي رد.

وفقا لبيانات قوات حرس الحدود المصرية، منذ عام ٢٠١٦ وحتى آخر بيان صادر في إبريل ٢٠٢١، بلغ عدد الذين تم إيقافهم بسبب الدخول أو الخروج بصورة غير نظامية ما يزيد عن ثمانين ألف مهاجر/ة من جنسيات مختلفة. تصدر البيانات كل بضعة أشهر مقتضبة دون معلومات تفصيلية حول ما الذي حدث للأشخاص الذين أوقفوا، هل مات أحد ما؟ كم شخص تم ترحيله؟ كم شخص رهن الاحتجاز؟ أو ما هي الإجراءات المتبعة عند توقيف الأشخاص أو ما يتبع ذلك؟ وفي حال الاحتجاز أو الطرد، ما هي ظروف الاحتجاز أو إجراءات الطرد؟ [10] ولا توجد بيانات رسمية صادرة من الجيش أو وزارة الداخلية أو إدارة الهجرة عن أعداد طالبي اللجوء المحتجزين أو المرحلين إلى خارج مصر.

في الوقت الحالي، لا يزال عشرات المحتجزين/ات الإريتريين/ات من طالبي اللجوء في مصر، من بينهم أطفال ورضع، يواجهون خطر الترحيل القسري. تشير ممارسات السلطات المصرية أن أعداد طالبي اللجوء الإريتريين أو غيرهم قد تكون أكبر من قائمة المائتي شخص التي تمكننا من إعدادها نهاية العام الماضي. بالأخذ في الاعتبار أن ما استطعنا توثيقه من عمليات إعادة قسرية كان عبر مصادر غير رسمية ونستدل من النمط المنهجي المستخدم في عمليات الإعادة القسرية أن أعداد المرحلين قسرا قد تكون أكثر من ٧٠ شخصا فقط، فضلا عن الجنسيات الأخرى غير الارتريين.

في الوقت نفسه، تحذر السفارة الإريترية بالقاهرة عائلات المرحلين من التحدث حول ترحيل أقاربهم، وكان موظفو السفارة في القاهرة يسمحون للعائلات في بعض الأحيان من مقابلة أبنائهم أثناء إنهاء الإجراءات، وبعد نشر العديد من المنظمات حول عمليات الترحيل القسري منع موظفو السفارة أي من أفراد العائلات من الدخول للسفارة أو مقابلة ذويهم أو إيصال الطعام والشراب لهم. وتلقى عدد من أسر المرحلين تهديدات مباشرة من ضباط أمن مصريين - بحسب شهاداتهم الموثقة، كما يتعرض أيضا القيادات المجتمعية الإرترية لاستدعاءات أمنية مستمرة وتهديدات بعدم التواصل مع منظمات حقوق الإنسان أو نشر معلومات تتعلق بوضع اللاجئين الارتريين والانتهاكات التي يتم ممارستها ضدهم.

© Darrin Zammit Lupi/Reuters

تحذر السفارة الإريترية بالقاهرة عائلات المرحلين من التحدث عن ترحيل ذويهم، وتهدد السلطات المصرية القادة المجتمعيين والنشطاء/ات بعدم التواصل مع منظمات حقوق الإنسان أو نشر معلومات تتعلق بوضع اللاجئين الارتريين والانتهاكات التي يتم ممارستها ضدهم

بسبب نشر منصة اللاجئين في مصر لتقارير وبيانات تندد بعمليات الإعادة القسرية للاجئين واللاجئات، يتلقى فريق عمل المنصة ونشطاء في مجال دعم اللاجئين وتوثيق الانتهاكات بحقهم، وبينهم الإريتريين، تهديدات من السلطات المصرية. كما انطلقت حملات تحريض وكراهية منظمة استهدفت صفحات منصة اللاجئين في مصر على وسائل التواصل الاجتماعي وتوجيه اتهامات إلى العاملين فيها بالتآمر والخيانة، من مجموعة حسابات بعضها وهمي وبعضها ينتمي إلى مجموعات قومية متطرفة تطلق حملات كراهية ضد اللاجئين والمهاجرين بشكل مستمر.

إن الملاحقة والتهديدات والتحريض تجاه المدافعين/ات عن حقوق اللاجئين/ات يؤكد حرص السلطات المصرية على إبقاء ممارساتها فيما يتعلق بالترحيل القسري مجهولة وغامضة.

- **عشرات المحتجزين/ات يواجهون خطر الترحيل القسري:**

في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢ وثقت "منصة اللاجئين في مصر" معلومات مؤكدة تفيد بنقل السلطات المصرية لواحد وعشرين محتجزا/ة من الجنسية الإرترية كانوا محتجزين لفترات متفاوتة في أقسام شرطة بمحافظة أسوان إلى محافظة القاهرة بهدف عرضهم على السفارة الإريترية بالقاهرة، لاستخراج وثائق سفر ل ٢٠ منهم والعرض لواحد لتأكيد جنسيته. من بين الواحد وعشرين محتجزا/ة، ١٠ نساء وطفلتان تبلغ إحداهما تسع سنوات والأخرى رضيعة عمرها عشرة أشهر فقط، وبعض المحتجزين/ات من نفس العائلة. إن هذه الخطوة تعتبر الإجراء الأخير قبل ترحيلهم/هن. [11]

بينما يستمر احتجاز عشرات آخرين من طالبي وطالبات اللجوء -لم نتمكن من حصر عددهم بشكل دقيق- في انتظار إنهاء إجراءات ترحيلهم قسرا من قبل أجهزة الأمن المصرية.

- **مصير الأشخاص المرحلين قسرا إلى إريتريا ... "مُرسلين إلى جحيم إنساني":**

لا تزال دولة إريتريا الواقعة في شرق إفريقيا، التي تعاني من الحكم الاستبدادي، مستمرة بلا هوادة في انتهاك حقوق الإنسان. تسجن الدولة مواطنيها بشكل تعسفي وتعذبهم وتخفيهم قسريا وتجبرهم على الخدمة العسكرية والعمل بدون أجر إلى أجل غير مسمى في ظل نظام عبوديه تحت مسمى الخدمة الوطنية الإجبارية، وتوجد قيود مشددة على مغادرة البلاد، بحسب تقارير الأمم المتحدة وتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان. [12]

يقول خبراء مجلس الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان للحكومة المصرية في البيان الصادر في نوفمبر ٢٠٢١، "يتم القبض على العائدين واستجوابهم واحتجازهم في ظروف عقابية شديدة. وتعرض اللاجئين المرحّلين للتعذيب أثناء الاستجواب والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والاختفاء القسري، بينما أُجبر آخرون على العمل القسري". كما أشاروا أن هناك مخاوف متزايدة من احتمال إرسالهم إلى الجبهة في غرب تيغراي. جبهة تيغراي يحدث بها جرائم حرب مفزعة منها مذابح واسعة النطاق، وعمليات قتل للمدنيين العزل وانتشار العنف الجنسي بما في ذلك الاغتصاب، والعبودية الجنسية، والنهب على نطاق واسع، وتدمير المحاصيل ونهبها، وفقا لهيومن رايتس ووتش. [13]

اختلفت شهادات عائلات من رُحلوا قسرا من مصر في الشهور الماضية حول مصير ذويهم، بعضهم أخبر منصة اللاجئين في مصر بانعدام المعلومات حول مصير أبنائهم منذ وقت ترحيلهم.

> **"لم نسمع أي خبر عن ذوينا ولم تصل أي معلومات عنهم. عمليات الترحيل كانت بمثابة عقوبة الإعدام لهم. "**

تفيد شهادات عائلات أخرى بأنهم استطاعوا الوصول لمعلومات حول أبنائهم المرحلين، كانت هذه المعلومات التي وصلت إلى العائلات بين أن ذويهم **"استطاعوا الهروب من اريتريا إلى السودان"**، أو أن ذويهم **"تم وضعهم تحت نظام الخدمة العسكرية الإجبارية"**.

توصيات:

توصي منصة اللاجئين في مصر الحكومة والسلطات المصرية بموجب القواعد الأساسية في الدستور المصري والقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية التي وقعت وصدقت عليها مصر، بما يلي:

- يجب على السلطات المصرية أن تتوقف عن إعادة الرجال والنساء والأطفال الإريتريين إلى خطر الاعتقال والتعذيب، وأن تسهل لهم الوصول إلى إجراءات تسجيل طلب اللجوء بما يتماشى مع التزامات مصر الدولية.

- الالتزام بالامتناع عن احتجاز طالبي اللجوء (رجال ونساء وأطفال) لأسباب تتعلق بالدخول أو الخروج غير النظامي.
- يجب الإفراج فورا عن الأطفال ملتمسي/ات اللجوء وأسرهم من جميع الجنسيات على الفور وتوفير الرعاية والاستقبال المناسبين لهم.
- يجب على السلطات المصرية منح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمصر حق الوصول لجميع المحتجزين/ات ممن يطلبون تسجيل طلبات حماية لديها.
- استخدام بدائل احتجاز اللاجئين/ات وملتمسي/ات اللجوء أثناء الدخول بصورة غير نظامية، ويجب أن تتوفر في هذه البدائل المعايير والشروط الإنسانية المقررة دوليا بما يشمل حرية التحرك داخل البلاد وتوفير وثائق رسمية وتوفير الرعاية الصحية والنفسية المناسبة - خاصة لضحايا الاتجار بالبشر-، واتاحة استكمال التعليم للطلاب الموقوفين في فترة النظر في طلبات اللجوء الخاصة بهم.
- على السلطات المصرية أن تفصح عن أعداد المحتجزين/ات لديها من طالبي وطالبات اللجوء وإتاحة المعلومات حول جنسياتهم، وأعمارهم، ونوعهم والإجراءات التي تم اتباعها في حقهم.
- العمل على تشريع قانون محلي يضمن حقوق اللاجئين/ات وملتمسي/ات اللجوء التي تلتزم بها بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقعت وصدقت عليها.
- تعديل قانون العقوبات ليشمل النص على تجريم الترحيل القسري لملتمسي/ات اللجوء لبلاد يخشى فيها من تعرضهم للتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.
- على النيابة العامة التحقيق في عمليات الإعادة القسرية السابقة ومحاسبة المسؤولين عنها.

الاطلاع على المراجع للمزيد من المعلومات:

1. في أسبوع واحد: السلطات المصرية ترحل ٣١ ملتمس/ة لجوء إريتريين قسراً إلى أسمرة وتستعد لترحيل عشرات المحتجزين/ات الآخرين. 21 مارس, 2022. (https://rpegy.org/%d9%81%d9%8a-%d8%a3%d8%b3%d8%a8%d9%88%d8%b9-%d9%88%d8%a7%d8%ad%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%b7%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b1%d8%ad%d9%84-%d9%a3%d9%a1-%d9%85/)
2. التقرير الإحصائي للمفوضية السامية للأمم المتحدة في مصر، مايو 2022. (https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2022/06/Monthly-statistical-Report_May_2022.pdf)
3. الجريمة: التماس اللجوء في مصر، 20 ديسمبر، 2021. (https://rpegy.org/editions/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%ac%d9%88%d8%a1-%d9%81%d9%8a-%d9%85/)
4. الإفراج عن المحتجزين الإريتريين ألم تسفاي أبراهام و كيبروم أدهانوم بعد احتجاز تعسفي دام أكثر من تسع سنوات. 20 يناير، 2022. (https://www.facebook.com/page/107684194390183/search/?q=%D8%A3%D9%84%D9%85%20%D8%AA%D8%B3%D9%81%D8%A7%D9%8A)
5. مصر: ثقب أسود للاجئين الإريتريين، 1 إبريل، 2022. (https://elpais.com/planeta-futuro/2022-04-01/un-agujero-negro-para-los-refugiados-eritreos-en-egipto.html)
6. ورقة موقف: من " منصة اللاجئين في مصر " حول احتجاز الحكومة المصرية ثمانية عشر لاجئا / لاجئة من إريتريا منهم أطفال لمدة عامين تعسفيا والبدء في ترحيلهم قسرا على دفعات إلى إريتريا، 30 أكتوبر، 2021. (https://rpegy.org/editions/%d9%88%d8%b1%d9%82%d8%a9-%d9%85%d9%88)

%d9%82%d9%81-%d9%85%d9%86-%d9%85%d9%86%d8%b5%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%a6%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%ad%d9%88%d9%84/)

7. تحذير عاجل: ثمانية طالبي لجوء إريتريين يواجهون خطر الترحيل القسري في مصر، 24 مايو، 2022. (https://rpegy.org/editions/%d8%aa%d8%ad%d8%b0%d9%8a%d8%b1-%d8%b9%d8%a7%d8%ac%d9%84-%d8%ab%d9%85%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%8a-%d9%84%d8%ac%d9%88%d8%a1-%d8%a5%d8%b1%d9%8a%d8%aa%d8%b1%d9%8a%d9%8a%d9%86/)
8. مصر: إعادة طالبي لجوء إريتريين قسرا، 27 يناير، 2022. (https://www.hrw.org/ar/news/2022/01/27/381014)
9. تقرير الاتصال والبحث بين المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا والحكومة المصرية، 10 سبتمبر، 2021. (https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26652)
مصر: خبراء أمميون يدينون طرد طالبي لجوء إريتريين رغم مخاطر تعرضهم للتعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، 13 إبريل، 2022. (https://news.un.org/ar/story/2022/04/1098902)

10. آخر بيان صادر عن نشاط قوات حرس الحدود المتعلق بتوقيف المهاجرين غير النظاميين. 18 أبريل، 2021. (https://www.mod.gov.eg/ModWebSite/NewsDetailsAr.aspx?id=41711)
11. يجب على السلطات المصرية وقف الترحيل القسري الوشيك لـ 21 من طالبي/ات اللجوء الإريتريين/ات وطالب لجوء يمني ... يواجهون مخاطر جسيمة في حال إعادتهم. 25 يونيو، 2022. (https://rpegy.org/editions/%d9%8a%d8%ac%d8%a8-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%84%d8%b7%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d9%82%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d8%ad%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84/)
12. تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن عام 2020 حول ممارسات حقوق الإنسان في إريتريا. 30 مارس، 2021. (https://www.state.gov/reports/2020-country-reports-on-human-rights-practices/eritrea/)
13. التقرير العالمي، هيومن رايتس ووتش. أحداث إريتريا في عام 2021. (https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/eritrea#:~:text=In%20March%2C%20the%20European%20Union,tortured%20by%20its%20agents.)